ملخص التمهيد والفصل السابع من كتاب مفهوم الدولة

مقرر مقدمة في النظريات السياسية

الحرية عريزة فطرية و الحرية شيء متطلع إليه غير محدود ولأن الأشياء تعرف بأضدادها فالدولة هي محددة للحرية الفردية ومنظمة له وهي من أول ما يواجه المرء في حيانه واقعا معاشا وشيئا مسلما به كأن لم يكن هناك "ما قبل الدولة" وفي دراستنا لها الأجدى ان ننطلق من الدولة كواقع مزامن للإنسان المعروف. لذا فإن الدولة سابقة على التساؤلات حول الدولة و أدلوجة الدولة سابقة على نظريات الدولة وتعني وصقها على حالها وقبولها كمعطى أولي. لا يعني التساؤل حول الدولة النهاية الحتمية للأدلوجة وبداية النظرية، فالتساؤل "قد يبدأ كوسيلة لترسيخ الأدلوجة" وتقودنا التساؤلات إلى أخرى أعمق منها. لأن طبيعة الدولة القدم والتجدد فقد كانت الأسئلة حولها من الماضي وحتى الحاضر لاتزال متجددة باستمرار دون أن تنتهي إلى جواب كامل تام.

"إن الدولة سابقة على فكرة الدولة، وأي تساؤل عنها يعني بالضرورة تساؤلا عن الأصل والهدف" ولأنها مجسدة في أشخاص فهي ننعرض لآفات الحياة البشرية والتساؤل عنها تساؤل عن مستقبلها وتطورها. والدولة مزامنة للفرد والمجتمع فأي تساؤل عنها تساؤل عن وظائفها ووسائلها.

"كل تفكير حول الدولة يدور على ثلاثة محاور: الهدف، والتطور، والوظيفة " وكل من هذه المحاور له تفريعات ثانوية. المتسائل حول هدف الدولة "يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية"، والمتسائل حول تطورها "يصف أطوار الدولة" ويغلب عليه جانب التأريخ، والمتسائل حول وظيفتها "يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي"، بالإضافة إلى المحور القانوني الذي "يسجل التجربة الفردية الأولية" يمكننا القول بأن الدولة تدرس حسب أربع مناهج : القانون والفلسفة والتاريخ والاجتماع. ولكل منها طريقتها ومنهجها في التعاطي معها فالفيلسوف لابد أن يتجاوز الأطر القانونية وأنماط الدول المتتابعة ليصل إلى سؤال "ما هو هدف الدولة ؟" وعالم الاجتماع إن أراد الإجابة على سؤاله فينطلق من الوظائف الموجودة في المجتمع الذي يعيش فيه فيحلل الواقع ولا يقبل الافتراضات المعدة مسبفا. بينما المؤرخ، يسجل ما أثبتته الوثائق أنه صحيح ويقبله، لذا فهو يهتم بأنماط الدول المتلاحقة بشهادة الوثائق القطعية. "لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطوريا، ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطيا، ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا" لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال.

الفصل السابع:

العقلانية مفهوم يلتبسه الكثير من الالتباسات والمغالطات، وهو مرتبط بظاهرة البروقراطية حسب تحليل ماكس فيبر وهو تأثر الأخير بأفكار كارل ماركس. فلذلك عند استخدامه لابد من مراعاة التالي:

1. أن المفهوم مرتبط بزيادة تأثير الطبقة التجارية في أوروبا.
2. أن المفهوم مجسد في التنظيم الاجتماعي والسلوك الفردي.
3. أنه لا علاقة له بالأخلاقيات.

في الفلسفة الكلاسيكية كل طريق يوصل إلى الهدف صحيحاَ عقليا وقيما أخلاقيا؛ لكن في العلم الموضوعي يتم الاستغناء عن الهدف الأخلاقي، فيصبح طريق العقل هي الطريق الموصلة إلى الهدف بغض النظر عن ماهية هذا الهدف. فالعالم الطبيعي لا يفرق بين الوسيلة والهدف الأخلاقي السامي وترك هذه المهمة للفيلسوف.

لم يتبلور مهفوم العقل إلا بعد أن وسع الإنسان دائرة معارفه متخطيا حدود الطبيعة، وكلما زاد توسعه زادت "دقة مفهوم العقل والعقلانية". "فكما ان المفهوم الأخلاقي للعقل لم يتبلور عند اليونانيين إلا بعد عشرات القرون من التقدم الحضاري، كذلك لم يتضح المفهوم الطبيعي للعقل إلا بعد تطور طويل". فكذلك المفهوم الاجتماعي للعقلانية لم يتبلور إلا في مؤخرا.

يحل العقل في المجتمع حين يريد الإنسان إلى تغيير التنظيمات المحيطة به والتي بدأت في الميدان العسكري عن طريق علم الاستراتيجية ثم تلاه ميدان التجارة عن طريق ربط التجارة بالنقد واستخدام الحساب فيه مثال على ذلك. فتطور من مجرد الحساب المجزأ إلى الجبر فالتقنيات الحسابية ثم انتشارها إلى كل ضواحي الدولة فأثر دخول هذه التقنيات على كل مناحي النشاط الإنساني. فأدت هذه التحولات الاجتماعية والعقلية إلى ظهور ونشوء علم الاقتصاد الذي هو تحويل القيمة الاستهلاكية إلى قيمة تبادلية. أنشأ ظهور هذا العلم طبقة متخصصة في ضبطه واستخدام تقنيات مختلفة في ذلك، أدى ذلك فيما بعد إلى انتشار النظام الرأسمالي، الذي يحول الثروة إلى رأسمال يدر ربحا معيناَ. وقد كون هذا النظام طبقات مختلفة : تجارية متوسطة – برجوازية -. وهذه العملية تمثل حلول العقلانية في مجال الانتاج.

تهافت العلوم بسبب ذلك على مفهوم العقلانية – حلول العقل في تنظيم وسلوك - . المجتمع الغربي استوعب القوانين الطبيعية البسيطة فبنى عليها علمي الحساب والهندسة في التظيمات ثم في السلوك. فيعتاد الفرد في بيته على قواعد التناسب الهندسي. والمجتمع الذي يتحلى بهذه الصفات هو المجتمع الحديث. ظهور البيروقراطية في مجتمع ما دلالة على تحقيق:

1. فصل الدولة عن ذات السلطان.
2. فصل القانون عن ذات القاضي.
3. الأحكام القضائية المفصولة عن ذات المتقاضي.
4. إمكانية التنبؤ بسلوك السلطان والقاضي وأصحاب النفوذ.

هذه هي شروط العقلنة، فتتكيف الأهداف المحددة مع الوسائل.

تعرضت نظرية فيبر حول البيروقراطية إلى اعتراضات كثيرة:

. عدم تلازم البيروقراطية والاقتصاد الرأسمالي كما لاحظ البعض.

. أن البيروقراطية ليست دائما حافزا على العقلنة والتقدم والاقتصاد.

وقد بدأ الاهتمام بهذا المجال في العالم العربي مؤخرا في مصر ولبنان فكانت النتيجة ان البيروقراطية القائمة لاتجسد العقلانية بل تجسد الحفاظ على العلاقات الموروثة. ودراسة هذه البلدين هي بداية جيدة لدراسة أعم وأشمل.

البحوث في هذه المجالات تمكننا من التوصل إلى نموذج موضوعي للأنظمة العربية.

لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع إلا بعد أن يتمثل مفاهيم الحرية والدولة والعقلانية في آن واحد بجد. ويتسبب الفكر العربي المعاصر في الانعزال عن الواقع واليأس من إدراكه، ولا يمكن ادراك الواقع الاجتماعي إلا بتجاوز التساكن الناتج من تضاد ثنائية عنصري الدولة والفرد.

كلما انعزل الفرد عن المجتمع وابتعد عن الكيان السياسي نشأت الطوبوية التي بوجودها تنزع الشرعية عن الدول الإقليمية.

نظرة الفرد العربي إلى السلطة لم تنجح في تحويل المجتمع إلى كيان سياسي عميق.